الاســـتثمارات الأجنبيـــة

دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى

أ٠ د٠ مصطفى عز العرب(*)

المحتـــويات :

ـ مقـــدمة ٠

ـ الجزء الأول : المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبى فى الدول النامية٠

ـ الجزء الثانى : دراسة مقارنة لموقف مصر التنافسى من الاستثمارات الأجنبيـــة ٠

ـ الخلاصـــــــة ٠

(*) قام بعرض البحث للدكتور ايهاب نديم نظرا لاعتذار الدكتور مصطفى عز العرب عن عدم الحضور ٠

الاســـتثمارات الأجنبيـــة

دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى

مقـــــــدمة :

تواجه الدول النامية العديد من المشاكل ، والتى تقف حجر عثرة أمام جهودها فى سبيل رفع معدلات التنمية بها • من أهم هذه المشاكل ، نقص وندرة النقد الأجنبى اللازم فى سبيل الحصول على كل متطلباتها من دول العـالم الخارجى ، وبصفة خاصة المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة معدلات التكوين الرأسمالى والتى تدفع بعملية التنمية بها • ولتوفير هذه المتطلبات فى ظل هذه الندرة قد تلجأ الدولة الى :

(أ) الاقتراض من دول العالم الخارجى ، وما قد يحمله ذلك من أعباء ومخاطر فى الأجل الطويل خاصة وانه يحـــد من قدراتها على التحرك فى السوق الخارجى العالمى نتيجة للشروط والتى غالبا ما تكون مجحفة مع الدول المقـــرضة •

(ب) الاستثمار الأجنبى المباشر (١) حيث تتولى الدولة جذب هذه الاستثمارات ، لاستغلال عناصر الانتاج المتوافرة لدى هذه الدول ، اذا ما تم مقارنة تكلفتها بالدول الأم ، مثل رخص العمل ، وفرة المواد الأولية ••• الخ ويتميز هذا الاسلوب بأنه يخفف عن كاهل الدولة عبء توفير النقـد الأجنبى له ، فضلا عن عدم الالتزام بدفع اعباؤه الثابتة سنة بعد أخرى كما هو الحال فى الاقتراض المباشر(٢) •

لذا تتنافس الدول المختلفة فى منح التسهيلات المختلفة لجذب الاستثمارات لديها ، لتشارك فى عملية التنمية بها • لقد ارتفعت نسبة هذه الاستثمارات فى الدول النامية فى السنوات الأخيرة ، نظرا الى :

١ ـ اهمية الحصول على الفن الانتاجى المتقدم المصاحب لهذه الاستثمارات والتى قد يصعب الحصول عليها فى ظل الاقتراض المباشر ، فضلا عن آثارها الايجابية على الاقتصاد القومى من تأثير على رفع الانتاجية وحسن استخدام للموارد المتاحة (٣) •

ب - نتيجة لانخفاض حجم المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية (والتى كان بموجبها يمكن الحصول على هذه المتطلبات) اتجهت الدول النامية الى طلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعمل لديها ، بما يساهم فى تدعيم حركة التنمية بها ويعود على أصحابها بالعائد الأكبر اذا ما قورنت بنتائجه فى الدول المتقدمة ٠

حـ - نقل عنصر المخاطرة ، وتخفيض تكاليفها على الدول المضيفة لهذه الاستثمارات حيث أن الاستثمار المباشر سوف يتحمل كل نتائج المشروع٠

لقد ارتفعت أرقام هذه الاستثمارات فى الدول النامية فى السنوات الأخيرة ، وكان لها دورا لا يمكن الاستهانة به فى الدول التى استحوذت على نسبة لا بأس بها منه فى تنمية اقتصادياتها (٤) وهذا يثير العديد من التساؤلات التى سوف يحاول هذا البحث التركيز عليها ، والقاء الضوء على مكوناتها ، والتى من أهمهـــا : -

١ - نظرا للحاجة الملحة لهذه الاستثمارات والمنافسة فيما بينها على جذبها فان هذا يثير التساؤل عن ماهية هذه المحددات التى سوف تجعل دولة ما أكثر جاذبية فى الاستحواذ عليها عن غيرها من الدول ؟

٢ - نظرا لأن مصر تعتبر احدى هذه الدول التى ترغب فى الحصـــول على المزيد منها ومنافسة غيرها من الدول ، فان ذلك يثير التساؤل التـالى : ما هو موقف مصر التنافسى فى هذا المضمار ، طبقا للمحددات التى سوف يتم تحديدها فى ظل هذا السوق التنافسى الجديد ، وبما يمكن من التركيز عليها عند مقارنتها بغيرها من الدول النامية ؟

لذا فان البحث ينقسم الى جزئين : -

الجـزء الأول : - ويتم فيه التعرض بصورة بحتة الى المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية ، بعد التعرض بصورة سريعة الى المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى يمكن استخدامها للتعرف على وجود هذه المحددات من عدمه ٠

الجزء الثانى : ويتم التعرض فيه الى الدراسة المقارنة لهذه المحددات فى العديد من الدول النامية الأخرى ، والتى تم اختيارها لكى تشمل عينة من ثلاثة مجمـوعات متباينة : -

١ - بعض الدول العربية المنافسة لنا فى اجتذاب هذه الاستثمارات التى من أهمها ، الأردن ، تونس ، المغرب ٠

٢ - بعض الدول غير العربية فى المنطقة ، مثل قبرص ، تركيا ٠
٣ - الدول النامية التى قطعت شوطا لا بأس به فى التصنيع ، والتى اعتمدت بصفة أساسية على هذا النمط الجـــديد فى رفع معدلات التنميـة الاقتصادية مثل الفلبين ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ٠

ولقد تم اختيار فترات زمنية ليست بالقصيرة (٥) ، للتعرف على معدلات النمو ، واتجاه المتغيرات ، والمؤشرات الاقتصادية التى ســـوف يتم التركيز عليها عند اجراء الدراسة المقارنة ٠

الجـزء الأول

المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية ٠
يعتمد تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر اساسا على منهجين أساسيين :-

المنهـج الأول :

وهو أن الاستثمار المباشر يقوم على أساس وجود المنافسة الاحتكارية(٦) فى السوق العالمى حيث أنه فى ظل وجود سوق تنافسى للسلعة وعناصرها ، فان الاستثمار المباشر لا ينبغى وجوده ٠ ومما يدعم هذا المنهج ، هو انتشار الشركات متعددة الجنسيات والتى تقوم أساسا على احتكار القلة ٠

المنهج الثـــانى : -

ويقوم على أساس تحديد المحددات الأساسية لهذا الاستثمار المبـاشر والعوامل المختلفة التى ساعدت على وجوده(٧) وسوف تركز الدراسة على هذا المنهج حيث تنقسم هذه المحددات الى مجموعتين أساسيتين هما المحددات الاقتصادية والمحددات السياسية ٠

أولا : المحددات الاقتصـادية :

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسى فى توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دول معينة منها عن غيرها ٠ ومن هذه المحددات درجة الانفتـاح فى العالم الخارجى ، والقوة التنافسية للدولة فى السوق العالمى ولحتمالات نجاحها ، القدرة على ادارة الاقتصاد القومى بالشكل الذى يحسن توجيهها وفقا للظروف المحيطة ، قوة الاقتصاد القومى فى مواجهة أية ظروف خارجية

وأخيرا السياسات الأخرى المكملة التى ترتبط بالنواحى الاجرائية والادارية· لذا يحسن التعرض الى كل منها كما يلى : -

١ - درجة الانفتاح على العالم الخارجى :

يميل الاستثمار الأجنبى الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة ، وبعيدا من الاقتصاديات المغلقة · ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجى ، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجارى أو عناصر الانتاج الأمر الذى يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية فى توجيهها ، وعدم وجود أية اختلالات فى هذه الأسواق (عناصر الانتاج) ·

ان الاستثمار الأجنبى الخاص ، وما يسعى اليه من تحقيق أفضل ربحية ممكنة ، يهتم بالكفاءة الاقتصادية ، وبعيدا عن فرض القيود · وفى سبيل التعرف على درجة الانفتاح ، يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التى تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة ، ومن هذه المقاييس : -

(أ) نسبة الصادرات الى الناتج القومى : -

حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج القومى عليها ، وبالتالى تبذل الجهود لزيادتها أو عدم وضع العراقيل أو القيود أمامها · وعلى العكس كلما انخفضت هذه النسبة ، كلما كانت درجة الاهتمام بها أقل ··

(ب) درجة التركيز فى الصادرات : -

حيث أن ارتفاع درجة التركيز وقلة عدد السلع المصدرة معناه الارتباط بعدد غير قليل من الدول ، والاعتماد على محصول واحد أو عدد قليل منها ، وبما يعرض الاقتصاد القومى الى هزات عنيفة بعيدة عن ارادة الدولة ، وما يستتبعه ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الانتاج ، وهو ما يحاول رأس المال الأجنبى الابتعاد عنه ·

٢ - القوة التنافسية للاقتصاد القومى : -

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومى أحد المحددات الرئيسية فى جذب الاستثمارات الأجنبية - فكلما تحسن المركز التنافسى للاقتصاد القومى

كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية ، والعكس صحيح · ولعل هذا يرجع الى أن ازدياد المركز التنافسى معناه ازدياد قوة الاقتصاد القومى فى مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها ، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار ، لضمان تحقيق الربحية المطلوبة ، ويتم التعرف على هذه القوة تنافسية ، من خلال عدد من المقاييس أهمها : ـ

(أ) معدل نمو الصادرات : ان نجاح الاقتصاد القومى فى السوق العالمى وقدرته على المنافسة يعتمد على مدى التقدم فى صادراته لدى السوق العالمى ، والعكس صحيح ، مما يحفز رأس المال الأجنبى على التوجه الى هذه الأسواق لازدياد فائضها وتمتع منتجاتها بالطلب فى السوق العالمى ، ونجاح السياسات المختلفة لتدعيمها وزيادتها ·

(ب) الرقم القياسى لأسعار صادرات :

يعتمد نجاح الاقتصاد القومى وازدياد قوته التنافسية ، بجانب نمو الصادرات على سلوك الرقم القياسى للصادرات فى الدولة ومقارنته بالأرقام القياسية للدول المنافسة · ان انخفاض هذا السعر النسبى معناه ازدياد المركز التنافسى للدولة · والعكس صحيح · ان نجاح السياسة التصديرية بما تعكسه الأرقام القياسية للاسعار ، يزيد من فرص الاستثمار اعتمادا على التقدم فى التصدير واحتمالات ازدهاره ·

٣ ـ القدرة على ادارة الاقتصاد القومى :

ان وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن ادارة الاقتصاد القومى والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، وما تتخذه الادارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك · ان النجاح فى ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها ·

(أ) قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير بها : ـ

فى سبيل مواجهة الظروف الطارئة التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى سواء فى الداخل أو الخارج ، فان الادارة الاقتصادية تقوم بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطيات لمواجهتها · ان استخدام هذه الاحتياطات والتصرف فيها ، بما يقلل من تأثير هذه الظروف ويقضى على أية آثار جانبية قد لا يكون بالأمر السهل ، الذى يتطلب دراسة وافية عن الخلل ومبرراته ، وكيفية علاجه

ومدته ، لذا فان استخدام هذه الاحتياطيات ومعدلات تغيرها ، ومدى ثباتها واستقرارها ، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية فى هذا السبيل بما يشجع على المزيد من هذه الاستثمارات ، بعكس الادارة الضعيفة التى قد تفشل فى معالجة هذه الظروف الطارئة ، ويكون فى اتخاذ قراراتها اثار سلبية تزيد من حدة المشكلة ٠

(ب) نسبة الدين الخارجى وخدمته الى الناتج القومى : -

تعرض الاقتصاد الدولى الى هزات عنيفة فى السبعينيات ، أثرت وبشكل واضح على الدول النامية ، ومازالت يعانى منها الجزء الأعظم ٠ لقد لجأت هذه الدول الى الاقتراض من الخارج لسد العجز من موازين مدفوعاتها، وللوفاء بالمتطلبات الأساسية ، والتى عجزت مواردها المحلية عن تلبيتها ٠ غير أن مدى هذا الاقتراض ونسبته ، وكذلك أقساط خدمته تختلف من دولة الى أخرى ٠ فكبر هذه النسب وبصورة متزايدة ، يشكل خطرا على اقتصادها القومى متمثلا فى استنزاف مواردها الاقتصادية لسداد هذه الديون وخدمتها٠

ان عجز الادارة الاقتصادية عن الخروج من هذه المصيدة ، يعنى خفض نسبة ما هو موجه لتدعيم الاقتصاد القومى ٠ وما قد يتبعه من آثار متمثلا فى تخفيض قيمة العملة ، فرض القيود وظهور الاختناقات ، وعدم صلابة الاقتصاد القومى فى مواجهة أية آثار خارجية ٠ وعلى العكس ، فان انخفاض هذه النسب عاما بعد آخر ، يعنى قدرة الاقتصاد القومى على مواجهة هذه الظروف ، ونجاحه فى هذا سوف يكون له التأثير الايجابى على هذه الاستثمارات نتيجة ارتفاع انتاجية هذا الاقتراض ، وزيادة فرص نجاح أية استثمارات جديدة : -

(جـ) عدد شهور تغطية الواردات : -

ان حسن ادارة الاقتصاد القومى مرتبط بالقدرة على الاستمرار ، وعدم حدوث اية اختناقات فى سلع معينة ، وثبات مستويات أسعارها ٠ لذلك كلما كان عدد شهور تغطية الواردات كبيرا ٠ ازدادت الثقة فى الاقتصاد القومى ، نظرا لحسن ادارته ، وتجنب أية حوادث عرضية تؤثر على مستوى الأسعار ودرجة انسياب السلع المختلفة ٠

٤ - قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه :

تتفاوت اقتصاديات الدول فى قوتها واحتمالات تقدمها ٠ لذا فان

الاستثمارات الأجنبية تزيد وتتجه الى الاقتصاديات القوية ، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتى تتضاءل فرص تقدمها فى المستقبل • وللتعرف على قوة اقتصادها ، يمكن الاستعانة بالمقاييس التالية : ـ

(أ) معدل زيادة الناتج القومى : حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعنى ارتفاع فرص التقدم والتحسن فى الاقتصاد القومى وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لاشباع الرغبات الجديدة ، والتى سوف تتولد مع كل نمو فى هذه المعدلات •

(ب) معدلات نمو عناصر الانتاج : حيث أن هذه المعدلات تشير الى احتمالات التقدم والتخصص الانتاجى ، وتحديد السلع ونوعياتها التى يتم التعامل بها فى السوق العالمى، فازدياد الكثافة البشرية، وارتفاع نسب التعليم، يزيد من المهارة ، ويحسن من نوعيات السلع ، ويدعم تخصصاتها خاصة فى السلع ذات الكثافة العمالية •

(جـ) معدلات التضخم ومدى ثباتها واستقرارها : حيث أن ارتفاع أو انخفاض هذه المعدلات قد يعكس مدى قوة وفعالية السياسات المالية والنقدية التى تتبع للتحكم فى هذه المعدلات من عدمه • ان ارتفاع هذه المعدلات له آثاره السلبية على الاقتصاد القومى ، وبصفة خاصة الصادرات التى تتعرض الى منافسة فى السوق العالمى ، أن الارتفاع فى أسعارها يبعدها عن دائرة المنافسة، ويضعف قوة اقتصاد الدولة ، وبالتالى هروب رأس المال والاستثمار فيها •

(د) شروط التجارة وقوة اتجاهاتها :

ان تحرك هذه الشروط ارتفاعا وانخفاضا سوف ينعكس على قوة الاقتصاد القومى من عدمه • ان تحسن هذه الشروط ، يعنى المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها ، بأقل صادرات ممكنة ، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها • لذلك فان اتجاه هذه الشروط سيكون له أهمية فى جذب هذه الاستثمارات من عدمه ، ووجهتها الى أى من سلع التصدير أو الاحلال محل الواردات •

٥ ـ السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات :

فى سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية ، تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة ، بما يزيد من دورها فى التنمية ، وعلى العكس فان

التعقيدات والقيود المختلفة ، قد تكون سببا فى هروبه من دولة الى أخرى · ومن هذه السياسات :

(أ) المعالجة الضريبية : تمثل الضرائب أحـــد عوائق زيادة حجـــم الاستثمارات فى الدول النامية ، لما قد تتطلبه اقتصاديها من نفقات عامة ، حيث أن الضرائب تعتبر المصدر الأساسى لتمويلها ، وهذا يكون اما عن طريق اتساع وعاء الضريبة أو رفع معدلاتها · ان هذا يعنى نقص الناتج الحـدى من عائد الاستثمار فى هذه الدول · لذا تقوم العديد من الدول بمنح الاعفاءات الضريبة الدائمة أو المؤقتة ، خاصة فى المراحل الأولى من المشروع · مثل هذه الاعفاءات وتفاوتها قد تؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبى من دولة الى أخرى·

(ب) القيود على تحويلات الأرباح والفوائد :

تمثل القيود على حركة التحويلات والفوائد قيدا كبيرا على الادارة الاقتصادية نظرا لما يمثله ذلك من استنزاف للموارد الاقتصادية خارج البلاد وحرمانها من هذا العائد ، غير أن محاولة التدخل لفرض القيود على حـركة هذه الأموال بما يفيد الاقتصاد القومى قد يكون له نتائج سلبية ، خاصـــة وان أصحاب هذه الاستثمارات يرون أهمية معاملتهم بشكل مختلف لما يقدمونه من خدمات الى الدولة المستثمر فيها · لذا تتنافس الدول فيما بينهما على استقطاب هذه الأموال وتسهيل تحويلاتها ·

(جـ) الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص :

فى سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص قد تقوم الدول بمنح مجموعة من الامتيازات الاضافية · مثل التســـهيلات الخاصة باقامة المشروعات ، وامدادها بالبنية الأساسية ، مثل هذه الامتيازات لها تأثيرها على خفض التكلفة وارتفاع العائد ، اذا ما تم مقارنته بالاستثمار فى مناطق أخرى لا تتـــوافر فيها هذه الامتيازات ·

٦ ـ خصـــائص اقتصـــادية أخرى :

تمتع الدول النامية بميزات خاصة ، تساعد على جذب هذه الاستثمارات أهمها الاستفادة من الكثافة البشرية الموجودة بها ، حيث تنخفض تكلفتها فى ظل وجود سوق غير تنافسى للعمل · لذا فان استمرار هذا الاستثمار يعتمـد على مدى كثافة هذا العمل وانتاجيته ، بجانب تكلفته · وللتعرف على مدى وجود هذه الخصائص يمكن الاستعانة بالمؤشرات التالية :

(أ) قوة العمالة المدربة والماهـرة :

أن مدى جذب الاستثمارات الأجنبية يعتمد على مدى كفاءة العمـالة الفنية وانتاجيتها · لذا كلما ازدادت كفاءة وانتاجية هؤلاء العاملين كلمـا كان ذلك مدعاة للمزيد من هذه الاستثمارات ، والعكس صحيح · ولكى يتم التعرف على مدى الكثافة البشرية المؤهلة للعمل ، يتم نسبة العمالة الماهرة الى العدد الكلى ، حيث كلما كبرت هذه النسبة ، دل على حسن استخدام هذه الاستثمارات ،وبدون وجود تكاليف تدريبوتعليم اضافية ، والعكس صحيح·

(ب) متوسط الأجور ومعدلات ارتفاعها :

تتميز متوسطات الأجور فى الدول النامية ، بالانخفاض اذا ما قورنت بمثيلاتها فى الدول المتقدمة ، نظرا للاختلال القائم فى سوق العمل الـدولى وفرض القيود على حركته · لذا فان الاستثمار الأجنبى يحاول استغلال هذه الخاصية ، لتأثير ذلك على انخفاض تكلفة السلع النهائية ، ذات الكثـافة العمالية · ان متوسطات الأجور ومعدلات نموها تعتبر من المؤشرات الهـامة التى تؤثر على توجيه هذه الاستثمارات فى ظل اختلافاتها من دولة الى أخرى·

ثانيا : المحددات السياسية :

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به فى التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ، التى قد لا توليها الدول النـامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات · ومن هـذه المحـددات : -

١ - درجة الاستقرار السياسى :

ان الاستقرار السياسى ، معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها · وعلى العكس فان عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلبا ، ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال :

(أ) احتمـالات الحـروب :

حيث ان وجود اية منازعات اقليمية من شأنه ارتفاع مخاطر قيام الحروب

وهذا يمثل عاملا متغيرا لهذه الاستثمارات نظرا لارتفاع عنصر المخاطرة ليس فقط فى العائد ولكن فى قيمة الأصول المستثمرة ذاتها ٠

(ب) النظام الديمقراطى :

ان الحياة الديمقراطية تعنى استقرار الأوضاع السياسية ، وعدم تغيرها فى لحظة ما ٠ كما هو الحال فى النظم الاستبدادية والفردية ، ان ذلك يعنى وجود سياسات واضحة ومدروسة تم الموافقة عليها بالأغلبية ، وليست سياسات فردية تتغيـــر بتغير الأفراد ٠

(جـ) معدل التغير فى الادارة الاقتصادية والسياسية :

ان سرعة هذه التغيرات تعنى التقلبات فى الادارة والأسلوب الاقتصادى المتبع ٠ وهذا له تأثيره السلبى على هذه الاستثمارات ومعدلات نموها فى المســـتقبل ٠

٢ - التوجه السياسى ومدى استقراره :

ويقصد به اتجاه الارادة السياسية فى التعامل مع السوق الخـارجى (نظام رأسمالى أو اشتراكى) ٠ فالاستثمار الأجنبى يميل الى الاقتصاديات المفتوحة التى لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته ، على عكس ما هو فى الدول الاشتراكية ٠ لذا فان اتجاه ارادة الدولة السياسى ، سوف يكون لـه تأثيره الموجب ، أو السالب على حركة هذه الاستثمارات ٠

٣ - محاولات التأميم واحتمالاتها ومدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصـــــادى :

ان التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى يتسم دائما بعدم الكفـاءة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز فى استخداماتها ، مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبى ٠٠ ان تضاؤل النشاط الحكومى فى النشـــاط الاقتصادى يبعدها عن التحيز فى ادارة الشئون الاقتصادية ويساعد على تحقيق الكفاءة ٠ كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التى تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص هذا الاستثمار ومعدل زيادته ٠

الجـــــزء الثـــانى

دراســة مقارنة لموقف مصر الثقافى

فى الاســتثمارات الأجنبية

من خلال محددات توجيه الاستثمار الأجنبى السابق بيانها يتضح أن هناك أكثر من عامل له تأثيره عليها · ولتحديد موقف مصر التنافسى فى هذا المجال ، يجدر الاشارة أولا الى اتجاه هذه الاستثمارات على المستوى الدولى، ثم موقف مصر من هذه الاستثمارات بالنسبة لمثيلاتها من الدول النامية ، على أن يتم بعد ذلك التعرض الى هذه المحددات واجراء الدراسة المقارنة مع بعض الدول ومعرفة أى من هذه المحددات له تأثيره وايهما تفتقر اليه مصر ، بالمقارنة مع غيرها وبما يوجه نظر الادارة الاقتصادية للتركيز عليه ودورها الايجابى فى السنوات القــادمة ·

١ ـ الاتجاه العام لحركة الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية :

على الرغم من تطور حركة الاستثمارات الأجنبية مع بداية السبعينات (أنظر جدول رقم ١) الا أنه يلاحظ عليها مايأتى :

(أ) عـــدم الاســـتقرار :

فعلى الرغم من الاتجاه التصاعدى مع بداية السبعينات وأوائل الثمانينات الا أنها تتسم بعدم الاستقرار والثبات فى اتجاهاتها ، حيث ما لبثت أن وصلت قمتها فى عام ١٩٨٢ ، ثم اتجهت الى الانخفاض مرة أخرى ، كما يــلاحظ أيضا ارتفاعها وانخفاضها فى السبعينات وعدم وجود اتجاه محدد لها ·

(ب) سوء توزيع هذه الاستثمارات :

حيث ما زالت كل دول أمريكا واسيا يستحوذان على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات ، وان كانت أيضا تتمتع بالخاصية السابقة وهى عدم وجود اتجاه محدد وثابت لها · فدول البحر الكاريبى والدول النامية الأوربيــة تحتل نسبة بسيطة فى توزيع هذه الاستثمارات · كما أن القارة الافريقيــة

تشاركها فى ذلك اذا ما قورنت بكل دول امريكا واسيا ، وهو ما لا يتناسب مع الامكانيات الموجودة بها · ويرجع ضعف توجيه هذه الاستثمارات الى ما يأتى :

(أ) عدم توافر المناخ المناسب للاستثمار فى هذه الدول · حيث مازالت هذه الدول تعانى من العديد من المشاكل الاقتصادية وافتقارها الى المحددات السابقة ·

(ب) ان هذه الدول استقلت حديثا ، بعد سنوات الاستعمار ، ولم تتحدد أنظمتها السياسية والاقتصادية بعد · لذلك تضاءلت فرص الاستثمار الأجنبى بها ·

٢ - موقف مصر من الاستثمارات الأجنبية :

على الرغم من ضعف توجيه الاستثمارات الأجنبية الى القارة الافريقية، الا أن مصر تستحوذ على النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات · فبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الموجهة الى مصر بمجموع الاستثمارات الموجهة الى القارة الافريقية يلاحظ أن نسبتها تزيد عن ٦٠٪ منها ، الأمر الذى يبرز أهمية مصر كسوق منافس على مستوى القارى الافريقية (انظر الجدولين رقمى ١ ، ٢) ·

غير أنه بمقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر بالنسبة لمثيلاتها من الدول النامية ، يلاحظ أن مصر تستحوذ على نسبة متواضعة بالنسبة لامكانياتها ، على الرغم من ارتفاع قيمتها حتى بداية الثمانينات · وللتعرف على ذلك تم أخذ نسبة هذه الاستثمارات الى الناتج القومى المحلى ، حيث أن الأرقام المطلقة قد تكون مضللة فى تفسيرها (أنظر جدول رقم ٢) ·

٣ - محددات الاستثمار الأجنبى والمركز التنافسى لمصر من هذه الاستثمارات :

لتحديد مركز مصر التنافسى ، فانه سوف يتم مقارنة المحددات السابقة(٨) بالاستعانة بالجداول (رقم ٣ ، ٤) حيث تم بيان هذه المؤشرات لبعض الدول المنافسة والتى يمكن بيان موقف كل منهما كما يلى :

(أ) الانفتاح على العالم الخارجى :

تتمتع مصر بمركز متواضع فى درجة انفتاحها الاقتصادى بالمقاييس التى

التى تم استعراضها فى بعض الصفحات السابقة ، اذا ما تم مقارنتها بالدول النامية الأخرى التى سبقتنا فى هذا المضمار والتي اتبعت سياسات من شأنها تشجيع الصادرات وتنميتها مع دول العالم الخارجى · لذا فان الفارق الزمنى كان له أثره فى هذا السبيل ، ومما يضعف من هذا الأثر هو تأثير ارتفاع أسعار البترول عقب حرب ١٩٧٣ ، وما ترتب عليه من تضخم فى أرقام الصادرات وارتفاع هذه النسب فى السبعينات بالشكل الذى لا يمكن الاعتماد عليها خاصة بعد تدهور أسعاره سنة بعد أخرى ·

أما من حيث درجة التركيز على الصادرات وتنوعها فيلاحظ ارتفاع نسبة معامل التركيز فى الصادرات المصرية عن غيرها من الدول النامية الأخرى موضع الدراسة خاصة ما بعد عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ · لذا فبينما نجحت بعض الدول فى تخفيض معدلات التركيز لديها بتنويع صادراتها لم تنجح مصر فى ذلك ، الأمر الذى يستوجب توجيه النظر اليه وتأثير ذلك على مستقبل الاستثمارات الأجنبية وتوجهها الى مصر · ان ارتفاع درجة التركيز يعنى ازدياد خطورة الاعتماد على هذه المنتجات فى السوق العالمى ، وتعرض الدخل القومى للانخفاض لأية ظروف خارجية قد لا تكون تحت رقابة الدولة ·

(ب) القوة التنافسية للاقتصاد القومى :

باستعراض مؤشرات القوة التنافسية للاقتصاد القومى ، بالمقارنة مع غيرها من الدول النامية الأخرى ، يلاحظ أن معدل نمو الصادرات يشير الى الارتفاع النسبى فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات ثم الانخفاض مرة أخرى ، وهذا يثير التساؤل عن مدى قدرة الاقتصاد القومى على المنافسة فى السوق العالمى بالمقارنة مع بقية الدول الأخرى ، وبما يمكن من المزيد من الاستثمارات وتدعيم الصادرات وتقويتها · لذا فان التخصص والتركيز على منتجات محددة ، والتى تتعرض أسعارها الى هزات عنيفة فى السوق العالمى (البترول) هى المسئولة عن هذا التذبذب ، كما أن الأرقام القياسية لأسعار التصدير تشير الى الثبات النسبى بالمقارنة مع الدول الأخرى مما يؤكد صعوبة استمرار وجود المنافسة فى السوق العالمى وامكانية استقرارها ، الأمر الذى يستوجب تدعيمها للمحافظة عليها والا انعكست اثارها السلبية علينا ·

(جـ) القدرة على ادارة الاقتصاد القومى :

تتشابه الدول النامية عموما فى نفس الظروف التى أثرت على اقتصادياتها فى السبعينات ، وما زالت تعانى منها فى الثمانينات ، وان اختلفت

درجة هذا التأثير ، وباستعراض مؤشرات القدرة على ادارة الاقتصاد القومى يلاحظ أن الاحتياطيات تشير الى التغير المستمر لمقابلة التطورات الاقتصادية المفاجئة وان كانت معظمها موجبة ، بما يقوى من أكثر هذه الدول · غير أن درجة هذا التراكم فى مصر تشير الى التغير الحثيث خاصة اذا ماقورنت بالدول الأخرى والتى تزداد الثقة فى اقتصادياتها نتيجة هذا التراكم المستمر·

أما عن الديون الخارجية واعبائها فتشير ارقامها الى الارتفاع بالنسبة للناتج القومى اذا ما تم مقارنتها بغيرها من الدول النامية التى تتشـــابه معها فى نفس الظروف وان كانت مصر أقل قدرة على حسن ادارة اقتصادها القومى نظرا لعدم استقرار ايراداتها وتبنيها برامج طموحة للتنمية ·

ان هذا الارتفاع وما يصحبه من امتصاص للدخل القومى لسدادها سوف ينعكس على نقص هذه الاستثمارات فى السنوات القادمة ، فى ظل عدم القدرة على السداد ، والالتجاء الى برامج التصحيح والقيود المختلفة فى سياساتها الاقتصادية نتيجة لذلك ·

وأخيرا فان أرقام أشهر تغطية الواردات تشير الى التناقص النسبى الأمر الذى يضعف من الثقة فى القـدرة على توفير هذه المستلزمات ، خاصة عند تغير الظروف الاقتصادية العالمية ، مما يشكل عاملا سلبيا على اتجـــاه هذه الاستثمارات الى مصر فى المستقبل ·

(د) قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه :

بمقارنة المؤشرات السابقة لتحديد قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه يلاحظ أن معدلات التضخم تشير الى الارتفاع النسبى فى مصر عن غيرها من الدول النامية ، وعلى الرغم من نجاح بعض الدول فى وضع السياسات المختلفة التى كبحت جماحه وبشكل ملحوظ ، وساعدت على انخفاضه مرة أخـــرى الا أن مصر تفاقمت فيها هذه المعدلات ، وبما يؤثر على مدى جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية ، نظرا لضعف السياسات النقدية والائتمانية السليمة·

ان هذا الارتفاع سوف ينعكس على تكلفة هذه الاستثمارات فى مصر وانخفاض القيمة الحقيقية للارباح الناتجة عنها ، بعكس الحال فى الـدول الأخرى والتى تواجه معدلات معقولة من ارتفاعه · أما عن شروط التجارة فانها تشير الى ضعف المركز التنافسى فى جذب الاستثمارات لما تعكسه هذه الشروط عن ضعف للاقتصاد القومى ، ان ذلك يعنى المزيد من الصادرات فى سبيل

الحصول على نفس الواردات أو ضعف الواردات اذا ما تم المحافظة على نسب التصدير للوفاء بحاجة السوق المحلى · ان ضعف احتمالات التصدير وتناقص القدرة على الاستيراد وبصفة خاصة المعدات الرأسمالية ، والسلع الانتاجية الوسيطة (فى ظل وجود طلب غير مرن على المنتجات الغذائية المستوردة) يعنى تناقص معدلات النمو المستهدفة وحدوث الاختلالات داخل القطاعات الانتاجية وتشكل بذلك عاملا منفرا لهذه الاستثمارات · لذا بينما نجحت العديد من الدول فى تحسين هذه الشروط لصالحها ، فان الجهود المبذولة فى مصر ما زالت قاصرة ، مما يستوجب العناية بها كوسيلة لتحسين الاقتصاد القومى ، وجذب الجديد من هذه الاستثمارات الأجنبية الى مصر ·

أما عن معدل نمو الناتج القومى فيلاحظ الارتفاع النسبى له فى مصر ، خاصة مع بداية الثمانينات ، وان كان قد بدأ يظهر اتجاها تنازليا ، نظرا لانخفاض حصة البترول ، غير أن هذه الزيادة تعد ظاهرة طيبة تدل على اتساع دائرة السوق وامكانية حسن استغلال الطلب الزائد الناتج عن هذا النمو ·

ومن الظواهر المشجعة والتى تدل على حسن ادارة الاقتصاد القومى وقوته هو الارتفاع الملحوظ فى معدل نمو الانتاج بالمقارنة بالدول النامية الأخرى ، الأمر الذى يشير الى القدرة على التوسع والحصول على عائد هذا التوسع فى الانتاج واستفادة الاستثمارات الأجنبية منها ·

الخصائص الاقتصادية الأخرى :

باستعراض المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتى يتم التركيز فيها على عنصر العمل (حيث أن درجة توافر كفاءته قد تؤثر على توجيه الاستثمارات الى أى من الدول النامية المختلفة) ، يلاحظ أن نسبة العمالة الماهرة فى مصر تمثل نسبة متواضعة من العدد الكلى ، اذا ما تم مقارنتها بالدول النامية الأخرى ، فبينما وصلت هذه النسبة ما بين ٢٠ الى ٢٦٪ عام ٧٥ ، ٨٠ على التوالى فان هناك بعض الدول قد تعدت فيها هذه النسبة الـ ٣٠٪ (سنغافورة ٤٠٪ ، كوريا الجنوبية ٣٠٪ ، ٣٠٪ قبرص) · لذا فان درجة توجيه هذه الاستثمارات سوف يعتمد على المجالات التى تتطلب نسبة بسيطة من المهارة العمالية ، والتى بدأت اعداد كبيرة منها تتسرب الى الدول العربية المجاورة · لذلك ينبغى بذل الجهود للارتفاع بكفاءة العمالة الموجودة والعمل على الاحتفاظ بما هو موجود ، لتأثير ذلك على توجيه الاستثمارات الأجنبية الينا ·

أما عن معدلات الأجور فانها تشير الى تمتع مصر بمركز تنافسى من حيث رخص استخدام العمل بها اذا ما تم مقارنته بالدول الأخرى فمعدلات الأجور اليومية (المبينة فى جدول رقم ٤) تظهر تفوق مصر النسبى وبالنسبة لغيرها من الدول بفرض تماثل الانتاجية والكفاءة (حوالى ٣ر١ دولار/يوم عام ١٩٧٠ و ٩٦ر١ دولار/يوم عام ١٩٧٥) كما أن هذه المعدلات تشير الى استقرار معدلات الزيادة النسبية بها (١٠٪ سنويا) بما يمكن التنبؤ بارتفاع تكلفتها مستقبلا · ان درجة توجيه الاستثمارات والتى تعتمد على عنصر العمل، سوف يكون لمصر نصيب وافر منها وبصفة خاصة التى قد لا تتطلب نسبة عالية من العمالة الماهرة لانتاجها ·

الخلاصة : -

يلعب الاستثمار الأجنبى دورا ايجابيا فى اقتصاديات الدول النامية نظرا لما تعانيه من نقص فى النقد الأجنبى اللازم للحصول على متطلباتها من السوق العالمى · لذلك تبذل الدول المختلفة جهودها لجذب هذه الاستثمارات وتتنافس فى الحصول على أكبر قدر منه ، غير أن هذا الاستثمار يتم وفقا لمجموعة من المحددات والتى يتطلبها هذا الاستثمار ، أملا فى زيادة فرص الربحية والأمان فى توجهه · ولقد تم استعراض هذه المحددات والتى تنقسم الى مجموعتين أساسيتين اقتصادية وسياسية ·

وتشمل المجموعة الاقتصادية درجة الانفتاح على العالم الخارجى والقوة التنافسية نسبة للاقتصاد القومى ، والقدرة على ادارة الاقتصاد ، قوة الاقتصاد واحتمالات تقدمه ، ثم السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات، كما أن المحددات السياسية تشمل درجة الاستقرار السياسى ، التوجه السياسى، مدى استقراره ، وأخيرا محاولات التأميم والتدخل الحكومى · لقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات المختلفة للتعرف على كل هذه المحددات ، ثم اجراء الدراسة المقارنة بين مصر ومجموعة من الدول النامية الأخرى ، والتعرف على مركز مصر التنافسى فى هذا السبيل والذى منه يتضح ما يلى :

١ - على الرغم من توافر فرص الاستثمار فى مصر بالنسبة للدول الأخرى النامية المتشابهة ، الا أن نسبته ما زالت ضعيفة ، وهذا يرجع أساسا الى ضعف أثر المحددات السابقة نتيجة للاوضاع الاقتصادية النسبية التى تعرضت لها مصر من حروب ، وقرارات التأميم فى عام ١٩٦١ ، والتحول فى السياسة الاقتصادية للتعامل مع دول الكتلة الشرقية ·

٢ ـ على الرغم من أن المحددات التى تم بيانها لم تكن فى صالح مصر وبما لا يضفى عليها ميزة نسبية فى هذا المجال لجذب هذه الاستثمارات ، الا أن هناك بعض المؤشرات الايجابية التى يمكن أن يكون لها دورا لا يمكن تجاهله وأهمها :

(أ) ارتفاع نسبة معدلات نمو الانتاج القومى والذى يشير الى احتمالات التوسع ، وجنى ثمار هذا فى الأجل الطويل وامكانية استفادة هذه الاستثمارات الأجنبية منها ٠

(ب) مازال للقوى البشرية وارتفاع انتاجيتها الدور الأخير فى استفادة الاستثمارات الأجنبية من موارد الدول النامية والتى تتمتع مصر بقدر وفير منها

(جـ) ان ارتفاع حصيلة النقد الأجنبى وتعدد مصادرها ، يقضى على مشكلة تركيز الصادرات ويفسح المجال لتنويع قاعدتها الانتاجية وتدعيم اقتصادها القومى ، وبصفة خاصة المصادر غير التقليدية مثل السياحة قناة السويس وتحويلات العاملين ٠ ان ذلك يقضى على أية اختناقات مستقبلة ويفسح الطريق للمزيد من الاستثمارات وبعيدا عن الاقتصاديات التى تعانى من مشكلة النقد الأجنبى ومصادر تمويله ٠

جدول رقم (١)
اجمالى الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها الاقليمى

ملايين الدولارات

السنة	الاجمالى	امريكا		افريقيا		آسيا		أوروبا		جزر البحر الكاريبى	
		قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة
١٩٧٠	٢٣٠٥	١١٩٧	٥ر٥١	٢٧٥	٥ر١١	٧٨٥	٣٤	١٢	٠٠٥ر	٣٦	٠١٥ر
١٩٧٣	٤٥١١	٢٥٠٠	٤ر٥٥	٦٤١	٢ر١٤	١٣٥١	٩ر٢٩	٥	١ ر	١٤	٣ ر
١٩٧٥	٧٨٥٣	٣٥٥٥	٢ر٤٥	٤٦٢	٨ر٥	٣٧٠٩	٢ر٤٧	١٦	١ ر	١١١	٤ ر١
١٩٧٩	٨٩١٩	٥٤٩٨	٦ر٦١	١٨٥٣	٧ر٢٠	١٤٩٤	٧ر١٦	١٦	١٧ ر	٥٨	٦ ر
١٩٨٠	٦٦٩٢	٦٢٢٨	٠ر٩٣	١٣٧	٢	١٨٥	٨ر٢	٢٧	٤ ر	١١٥	٧ ر١
١٩٨١	٢٠٩٨٩	٧٧٤٨	٩ر٣٦	١٤١٢	٧ر٦	١١٦٦٦	٥ر٥٥	٣٩	١ ر	١٢٣	٥ ر
١٩٨٢	٢٢١٧٦	٦١٩١	٩ر٢٧	١٢٨٦	٨ر٥	١٤٥٤٧	٥ر٦٥	٢١	١ ر	١٣١	٥ ر
١٩٨٣	١٣٠٣٩	٣٥١٧	٩ر٢٦	١٢٢٥	٣ر٩	٨٠٩٤	٠ر٦٢	٢٥	٢ ر	١٧٨	٣ ر١
١٩٨٤	١٢٠٨١	٣٣٦٣	٨ر٢٧	١٢٩٥	٧ر١٠	٧٢٤٩	٢ر٦٠	٢٦	١ ر٢	١٤٩	٢ ر١
١٩٨٥	٩١٦٨	٤٠٥٧	٢ر٤٤	١٨٧٤	٤ر٢٠	٣٠٩٤	٧ر٣٣	١٩	٢ ر	١٢٤	٣ ر١

United Nations Conference on Trade and Development, **Handbook of International Trade and Development Statistical** Supplement 1987 Table 5-1, pp. 250-315.

جـــدول رقم (٢)

قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونسبتها الى اجمالى الناتج القومى

(ملايين الدولارات)

	مصر		الاردن		تونس		المغـــرب		تركيا		قبرص		كوريا الجنوبية		سنغافورة		الفلبين	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
١٩٧٠					١٦	٠٠٢ر	٢٠	٠٠٢ر	٥٨	٠٠٠٢ر	٢٠ر٢	٠١٥ر	٦٦	٠٠١ر	٩٣	٠٢٥ر	٢٥ـ	٠٠١ر
١٩٧٣			٢ر١	٠٠١ر	٥٨ر٤	٠١٦ ر	١ر٢ـ	٠٠٠١ر	٨٧ر٧	٠٠٠٣ر	٣٧ر٢	٠١٥ر	٩٩٥	٠٠٢ر	٣٨٧ر٤	٠٦٣ر	٥٤ر٨	٠٠٢ر
١٩٧٥	٨ر٥	٠٠٠٣ر	٢٥ر٦	٠١٥ر	٤٤ر٩	٠٠٦ر		٠٠٢ر	١١٤ر١	٠٠٠٤ر	١٨ر١	٠١٥ر	٥٧ر١	٠٠١ر	٢٨٦ر٥	٠٤٣ر	٩٨ر٣	٠٠٣ر
١٩٧٩	١٢١٥ر٨	٠٥٦ر	٢٦ر٤	٠٠٩ر	٤٩ر١	٠٠٥ر	٣٨ر٨	٠٠٢ر	٧٤ر٩	٠٠٠٥ر	٧٠ر٥	٠٢٥ر	٣٦ر٢	٠٠٠٤ر	٨٢٦ر٩	٠٨١ر	٧ر٨	٠٠٠٢ر
١٩٨٠	٥٤٧ر٩	٠٢٦ر	٣٤	٠١٦ر	٣٣٤ر٣	٠١٥ر	٨٩ر٨	٠٠٥ر	١٨ر٢	٠٠٠٣ر	٨٥	٠٤١ر	٧ر٨	٠٠٠١ر	١١١٩ر٣	٠٩٢ر	١٠٦ر٧ـ	٠٠٢ر
١٩٨١	٧٥٢ر٣	٠٣٦ر	١٤١ر٩	٠٤٣ر	٢٩٦	٠٣٥ر	٥٩	٠٠٥ر	٩٥ر٥	٠٠٢ر	٨٧ر٤	٠٤٢ر	١٠١ر٤	٠٠١ر	١٤٠٩ر١	١١١ر	١٧٢ر٢	٠٠٤ر
١٩٨٢	٢٩٣ر٧	٠١١ر	٥٩ر٣	٠١٦ر	٣٤٠	٠٥٥ر	٧٩ر٥	٠٦٢ر	٥٥ر٢	٠٠١ر	٧١ر٥	٠٤٣ر	٦٨ر٤	٠٠١ر	١٣٩١ر١	١٠١ر	١٥ر٥	٠٠٠٤ر
١٩٨٣	٤٨ر٦	٠١٥ر	٣٤ر٧	٠١٦ر	١٨٣ر٩	٠٣٢ر	٤٦	٠٠٤ر	٦٨ر٣	٠٤٤ر	٤٦	٠٠٢ر	٦٨ر٢	٠٠٤ر	٦٩ر٥	٠٦٣ر	١٠٤ر٨	٠٠٤ر
١٩٨٤	٧٢٨ر٨		٧٧ر٨		١١٣ر٨		٤٧ر٢		١١٢ر٨		٥٢ر٨		١١١ر٧	٠٠١ر	٨٨٣ر٦		٩ر٢	٠٠١ر
١٩٨٥	١١٧٧ر٨		٢٤		١٠٧ر٦		٢٠ر٢		٩٨ر٥		٥٨ر٢		٢٣٠ر٥		٩٧٣ر٧		١٥ر٢	
١٩٨٦	١٢١٧ر٧		٢٤ر٩		٦٣ر٤				١٢٥ر٥		٤٦ر٥		٤٢٨ر٢		٦٧٣ر٤		١٢٦ر٧	

United Nations Conference on Trade and Development, op. cit.

جدول رقم (٣)

تطور المؤشرات المستخدمة لمعرفة درجة الانفتاح ، و « القوة التنافسية »
والقدرة على ادارة الاقتصاد القومى

الدولة	السنة	درجة الانفتاح على العالم الخارجى: الصادرات للناتج القومى	عددالسلع المصدرة	مقياس التركيز	القوة التنافسية للاقتصاد القومى: معدلنمو الصادرات	الارقام القياسية لأسعارصادرات	التغييرفى الاحتياطيات	القدرة على ادارة الاقتصاد القومى: الدين الدولى لاجمالى الناتج القومى	خدمةالدين لاجمالى الناتج القومى	عدد شهور تغطية
	١٩٧٠	١٤	٨٧	٤٤ر		٢٤	٦٧ر٦			٢ر٢
مصر	١٩٧٥	٥			٤١ر٧	٦٢	٣٤ـ	٤٤	٢٦ر٩	٩ر
	١٩٨٠	٣٣			٥٢	١٠٠	٨٧ر٣	٥٦ر٣	٢٣ر٣	٢
	١٩٨٦	٢٨	٧٧(١)	٤٨ر(١)	١١ر٩ـ	٦١	٦٥ر٩	٨٠ر٢(٤)	٤٨ر٧	١ر١
	١٩٧٠	١٠	٢٣	٣٧ر		٢٥	١٦ر٢			١٥ر٤
الاردن	١٩٧٥	٩			٤٢ر٧	١٠٦	٩٣ر٦	٣٣ر٩	١٠ر٦	٦ر٧
	١٩٨٠	٤٨			٢٢ر٨ـ	٧٨	١٨٧ر٨	٥٣ر٤	٢٥ر٩	٥ر١
	١٩٨٦	٤٩	٧٦	٣٤ر	٢٢ر٨ـ	٧٨	٨٧ر٨ـ	٨٠ر٤	٣١ر٣	٢ر٢
	١٩٧٠	١٨	٨٤	٢٩ر		٢٣	٤١ر٨			٢ر٤
المغرب	١٩٧٥	١٩			٣٣ر١	٩٩	٥٥ر٨	١٩ر٣	٨ر٦	١ر٧
	١٩٨٠	١٨			٢٢ر٧	١٠٠	٥٣	٤١ر٣	٤٠ر٦	١ر٢
	١٩٨٦	٢٧	٩٦	٢٨ر	٢١ر٩	٩٣	٦٩ر٢	٩٨ر٢	٣٤ر٣	٤ر
	١٩٧٠	٦	٨٥	٣٣ر			٥٦٨ر٥(١)			٥ر٢
تركيا	١٩٧٥	٥			٢٢ر٨(١)		٥٢٣ر٣ـ	٩ر٧	١٧ر٨	٢ر٧
	١٩٨٠	٧			٢٧ر١		٦٤ر٧	٢٣ر٨	٣٠ر٦	١ر٨
	١٩٨٦	٢١	١٤٢	٣٦ر	٦ر٥ـ		١٩٦ر٩	٣٥ر٥	٣٠ر٩	١ر٣

جدول رقم (٤)

تطور المؤشرات المستخدمة لتحديد قوة الاقتصاد القومى والخصائص الاقتصادية الاخرى

الدولة	السنة	قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه				الخصائص الاقتصادية للاقتصاد القومى		
		معدل التضخم	شروط التجارة	معدل زيادة الناتج القومى	معدل نمو الاستهلاك	معدل نمو الانتاج	نسبة العمالة الماهرة	معدل الاجور
مصر	١٩٧٠	–	٨٨	٥ر٤				١ر٣١
	١٩٧٥	٩ر٥	١٠٣	٢ر٨	٢ر٦(١)	ـ١ر١٠	٢١ر	١ر٩٦
	١٩٨٠	٦ر٢٠	١٠٠	٣ر١٤			٢٦ر	
	١٩٨٥	٦ر٢٢	٦٨	**ـ١ر٥**	**٩ر٣**	**١٢**		
الاردن	١٩٧٠	–	٩٦	**٦ر٩**				
	١٩٧٥	٩ر١٠	١٨٢	١ر	٣ر١٠			٣ر٥٤
	١٩٨٠	١ر١١	١٠٠	٦ر١٧				٨ر٤٣
	١٩٨٦	صفر	٩٠	٦ر٢	٣ر١٣			
تونس	١٩٧٠	–	٣٥	٢ر٤				
	١٩٧٥	٧ر٤	٧٨	٩ر٧	٦ر١٠	٨ر٢		
	١٩٨٠	٩ر٤	١٠٠	٣ر٤				
	١٩٨٦	٨ر٨	٧٤	٩ر١	٧ر٨	٢ر٣		
المغـرب	١٩٧٠	–	٨٥	٩ر٣				
	١٩٧٥	٧ر٤	١٧١	٨ر٣	١١	٣ر٤		
	١٩٨٠	٩ر٤	١٠٠	٣ر٣				
	١٩٨٦	٨ر٨	١١١	ـ٤ر	٢ر٥	٧ر		

	١٩٧٠	٣٨	٤٩	٣٢ر		٤٦	٣٢ر٦		١٠ر١
قبرص	١٩٧٥	١٢			٨ر٣	٨٠	٤٥ر٨ـ	١٧ر١	٨ر٣ ٧ر٠
	١٩٨٠	٤٦			١٦ر٩	١٠٠	٣٩ر٨	٢٢ر٨	٨ ٣ر٩
	١٩٨٦	٥٢	١١٠	٢١ر٠	٦ر٣	٧٤	٥٦ر٦	٣٦ر١	١٣ر٤ ٥ر٨
	١٩٧٠	١٤	١٢٢	٣٧ر		٣١	٩٣ر٢		٣ر٣
كوريا	١٩٧٥	٩			٤٩ر٢	١٠٠	٥١ر٨ـ	٢٨	١١ر٦ ١ر٢
الجنوبية	١٩٨٠	٣٣			١٦ر٣	١٠٠	٥٤٦ر٧	٢٩ر١	١٤ر٧ ١ر٥
	١٩٨٦	٣٦	١٥٢	١٩ر	١٤ر٦	٩٠	١١٧ر٢	٤٤ر٦	٢٥ ١ر١
	١٩٧٠	١١٣	١٥٩	٣٠ر			٤٢٤ر٦		٤ر٦
سنغافورة	١٩٧٥	٧٩			٣٤ر٣		٣٦٠ر٤	١٢ر٦	١ر٥ ٤ر٢
	١٩٨٠	٢٢١			٣٦ر١		٧٠٣	١٥ر٣	١ر٣ ٣ر١
	١٩٨٦		١٥٤	٢٤ر	١ر٤ـ		٢٤٣٠ر٦	١٩ر٢	٣ر٧ ٦
	١٩٧٠	١٩	٧٨	٣٢ر		٣٦	٢٦٢ر٢		٢ر٢
الفلبين	١٩٧٥	٩			٢٠ر٢	٨٥	١٦٠ر٣	١٧	١ر٥ ٤ر٢
	١٩٨٠	٢٠			٢٥ر٨	١٠٠	٢٤٢ر٤	٢٤ر٨	١ر٣ ٤ر٣
	١٩٨٦	٢١	١٢٦	٣٠ر	٦ر٦	٧٣	٤٢ر٩	٥٢ر٤	٣ر٧ ١ر٥
	١٩٧٠	٢٢	٧٠	٢٦ر		٩	٨٢ر٦		٢ر٢
تونس	١٩٧٥	١٣			٤٢	٤٦	٣٨ر٩	٢٥ر٢	١٠ر٢ ١ر٣
	١٩٨٠	٤٠			٢٤ر٨	١٠٠	٥٠ر٥	٤٠ر٣	١٥ر٦ ٢
	١٩٨٦	٣٣	١٠٢	٤١ر	٨ر٢	٦٦	١٧٢ر٨ـ	٦١ر٨	٣٠ ١

١ ـ عن سنة ١٩٨٤

٢ ـ عن الفترات٧٠/٧٥ ، ٧٩/٨٠ ، ٨٥/٨٦ على التوالى ٠

٣ ـ عن الفترات ٧٠/٧٣ ، ٧٣/٧٥ ، ٧٥/٧٩ ، ٨٤/٨٥ ٠

٤ ـ عن سنة ١٩٨٥ ٠

المصدر : تم استخراج هذه المؤشرات من الاحصائيات المنشورة فى

United Nations Conference on Trade and Development, Supplement 1987, Op. cit.

تركيا	١٩٧٠	–	١٥٩	٦				٢ر٣٩
	١٩٧٥	١٥ر٥	١٤٠	٦ر٩	١٠	٢ر٢		٥ر٩٢
	١٩٨٠	١٠٠ر١	١٠٠	٧ر				
	١٩٨٦	٣٩ر٦	٨٤	٨ر٢	٤ر٥	٥		
قبرص	١٩٧٠	–	١٥٩	٦ر٥				٢ر٧٨
	١٩٧٥	–	١٤٠	٣ر١–	٧ر			٤ر٩٨
	١٩٨٠	–	١٠٠	٧ر٥			٣١ر	١٢ر٧٥
	١٩٨٦	–	٨٤	٨ر٢	٧ر٣			١١ر٧٧
كوريا	١٩٧٠	–	١١٨	٣ر٤				
الجنوبية	١٩٧٥	١٥ر٢	١٢٢	٦ر١	٦ر٨	٣ر٤	٢٣ر	
	١٩٨٠	٢٨ر٧	١٠٠	١٠ر١			٣٠ر	
	١٩٨٦	٢ر٣	١٠٨	–	٥ر٧	٧ر٣	٣٢ر	
سنغافورة	١٩٧٠	–	–	٩ر٤				٦ر٣
	١٩٧٥	٩ر٣	–	٩ر٨	٤ر٢		٤٤ر	١٠ر٢
	١٩٨٠	٨ر٥	–	١٠ر٣			٤٣ر	١٤ر٩
	١٩٨٦	١ر٤	–	١ر٩	١٤ر٤		٤٦ر	٢١ر٠٧
الفلبين	١٩٧٠	–	١٥٠	٥ر٢				
	١٩٧٥	١٧ر–	١٥٦	٦ر٢	٣ر٣	٣ر٨	٢٠ر	
	١٩٨٠	١٨ر٢	١٠٠	٥ر٣			٢٣ر	
	١٩٨٦	٧ر	٨٧	١ر١	١ر٨	٢٧ر٣	٢٣ر	

(١) متوسطات عن الفترة ٧٠ – ١٩٧٥ ، ٧٥ – ١٩٨٥

المصدر : تم استخراج هذه المؤشرات والبيانات من الاحصائيات المنشورة فى :

— United Nations Conference on Trade and Development, Supplement 1987, Op. cit.,

— United Nations, Statistical Yearbook, various years.

الهـــوامش

(١) هناك تفسيران للاستثمارات الاجنبية المباشرة الأول يمثـــل التدفقـــات الرأسمالية والمبينة فى ميزان مدفوعات الدولة المضيفة والمستلمة لها · والثانى يمثل قيمة المنشآت والاصول التى يمتلك الاجانب الجانب الاعظم منها · ونظرا لعدم توافر بيانات عن مقدار مشاركة الاجانب فى هذه الاصول والممتلكات للدول موضع الدراسة، فانه قد تم الاعتماد على التفسير الاول ·

(٢) فى دراسة لـ Vernon ، بين أن التكلفة تكون واحدة فى ظل البديلين والتى تكاد تقترب من الـ ٢٠٪ من قيمة الاستثمارات ·

Raymond Vernon, (1977), "Storm over the Multinational", Harvard University Press, Cambridge Ma.

(٣) من هذه الدراسات انظر :

Mangus Blomstorm and Hakan Persson, (1983), "Foreign Investment and Spillover Efficiency in an Underdevelopped Economy : Evidence From the Mexican Manufacturing Industry", **World Development**, Vol. 11, No. 6, pp. 493-501.

Carlos Santiago, (1987), "The Impact of Foreign Direct Investment on Export Structure and Employment Generations; **World Development**, Vol. 15, pp. 317-328.

(٤) على الرغم من مزايا وأهمية الاستثمار الاجنبى الخاص والتى تتمثل فى خفض حجم الاقتراض الخارجى ، والحصول على الفن التكنولوجى المتقدم الملازم لهذه الاستثمارات ، ارتفاع درجة المنافسة فى السوق المحلى ، فانه لا ينبغى اغفال العيوب والمساوىء التى قد تصاحب هذا الاستثمار الخاص ، ومن أهمها التدخل الاجنبى ، خاصة اذا ما ارتفعت قيمته ، التكنولوجيا الغير ملاءمة ، التحويلات الخارجية واثرها على نقص الموارد ، وارتفاع نسبة الواردات اللازمة لهذه الاستثمارات وازدياد سوء العجز فى موازين المدفوعات ·

(٥) نظرا لكثرة عدد الدول وتفادى ارهاق ذهن القارىء بالعديد من الارقام والاحصائيات لهذه الدول ، رؤى استخدام عدد محدود من السنوات والتى توضح الاتجاه العام لمدى التغير فيها ·

(٦) يعتمد هذا المنهج على تفسير كل من : Kindleberger, Vernon

Charles Kindleberger, (1969), "American Business Abroad", New Haven City.

Raymond Vernon (1971), "Sovereignity at Bay," New York

John Lunn, (1980), "Determinants of U.S. Direct Investment in E.E.C." **European Economic Review,** p. 93.

(٧) انظر فى ذلك :

Scaperlanda, Anthony E. and Lawrence J. Maner (1969), "The Determinants of U.S. Direct Investment in E.E.C., **American Economic Review,** pp. 558-568.

Schmitz Andrew and Jurg Bieri (1972), "E.E.C. Tariffs and U.S. Direct Investment", **European Economic Review,** pp. 259-270.

(٨) سوف يتم التركيز هنا فقط على المحددات الاقتصادية ، نظرا لعدم توافر البيانات اللازمة لمقارنة المحددات السياسية فى الدول المختلفة ٠

المراجـع

1. Blomstorm, Mangus, and Persson, Hakan (1983), "Foreign Investment and Spillover Efficiency in an Underdeveloped Economy : Evidence From the Mexican Manufacturing Industry" **World Development,** Vol. 11, No. 6, pp. 493-501.

2. Lunn, John (1980), "Determinants of U.S. Direct Investment in E.E.C. : Further Evidence", European Economic Review, vol. 13, pp. 93-101.

3. Root, Franklin and Ahmed, A. Ahmed (1979), "Empirical Determinants of manufacturing. Direct Foreign Investment in Developing Countries", **Economic Development and Cultural Change,** pp. 751-767.

4. Carlos Santiago (1981), "The Impact of Foreign Direct Investment on Export Structure and Employment Generation", **World Development,** Vol. 15, No. 3, p. 317-328.

5. Scaperianda, Anthony and Balough, Robert (1983), "Determination of U.S. Direct Investment in E.E.C. Revisited", **European Economic Review,** vol. 21, pp. 282-390.

6. Schneider, Friedrich and Frey, Bruno (1985), "Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment". **World Development,** Vol. 13, No. 2, pp. 161-197.

7. Stoever, Willian A. (1986) "Foreign Investment as an Aid in Moving From least Developed to Newly Industrializing : A study in Korea", **The Journal of Developing Areas,** Vol. 20, pp. 223-248.

8. Vernon, Raymond, (1977), "Storm over the Multinational", **Harvard University Press,** Cambridge, Ma.

9. United Nations Conference on Trade and Development, **Handbook of International Trade and Statistics,** 1987.

تعقيب د٠ هبة أحمد حندوســـة

للبحث المقدم من د٠ مصطفى محمد عز العرب
عن الاستثمارات الاجنبية : دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى
١٩٨٨/١١/٢٥

فى بداية كلمتى أود أن أهنىء الدكتور مصطفى محمد عز العرب على بحثه القيم الذى تضمن أهدافا واضحة وتحليلا موضوعيا وأسلوبا منسـقا عند تناوله موضوع الاستثمارات الأجنبية والتى تعتبـر من أهم أشـــكال الاستثمار الخاص على الصعيد الدولى ٠

يتناول الباحث موضوع حجم الاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية وموقف التنافس فى جذب تلك الاستثمارات ٠ وفى هذا السبيل يتعرض الباحث أولا الى أهم المحددات لتدفق رأس المال المباشر الى دولة نامية ما والمؤشرات الملائمة للاستدلال بكل محدد منها ، ثم ينتقل بنا الباحث الى الجزء الثانى من الورقة والذى يقوم فيه بتطبيق هذه المؤشرات لمقارنة موقف مصر التنافسى بمجموعة من الدول النامية الأخرى المضيفة للاستثمارات الأجنبية ٠

وفى مقدمة الورقة يتخذ الباحث موقفا مؤيدا لعملية جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ويعتبر أنه يتميز عن الاقتراض من العالم الخارجى حيث أن الأسلوب الأول يخفف عن كاهل الدولة عبء توفير النقد الأجنبى له ، فضلا عن عدم الالتزام بدفع أعبائه الثابتة كما هو الحال فى الاقتراض المباشر ٠ وكان من الافضل أن يشير الباحث منذ البداية الى أن هناك عدة تساؤلات حول وضع الدول النامية من سياسة جذب الاستثمار الأجنبى والى أن كل من التجارب المختلفة والدراسات العديدة تنبه الى ضرورة التأنى والحرص من قبل الدولة المضيفة لكى تتجنب الاثار السلبية والتى قد تنشأ نتيجة محاولة المستثمر الأجنبى الحصول على وضع احتكارى فى السوق المحلى للدولة المضيفة ، وحصوله على أكبر قدر من الحماية الجمركية ، وعدوله عن القيام بالتصدير أو عن ادخال أحدث أساليب الانتاج ٠

ومن الواضح أن من أهم الشروط الواجب توافرها لكى تكون التجربة ناجحة من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبى أولا أن يكون هناك ادراكا تاما للتكاليف المجحفة التى تترتب على المبالغة فى الحوافز المباشرة

وغير المباشرة الممنوحة لتشجيع الاستثمار الأجنبى · وثانيا أن تستخدم الدولة المضيفة أكبر قدر من الانتقاء فى تحرير سياسة الاستثمار بالنسبة لرأس المال الأجنبى لكى توجه هذه الأموال نحو القطاعات والسلع التى تدر عائدا مقبولا للدولة بعيدا عن الأنشطة ذات المنفعة المحدودة للاقتصاد القومى مثل تلك التى توفر حجم ضئيل من التوظف أو القيمة المضافة المحلية أو تتسم بارتفاع العائد المالى والأرباح المحولة الى الخارج أو بالسيطرة على السوق المحلية وضياع فرصة انشاء أو استمرار الصناعات المحلية المثيلة ·

وحيث أن موضوع هذا البحث هو المحددات للاستثمار الاجنبى دون التطرق الى قضيه محددات مدى استفادة الدولة المضيفه من هذا الاستثمار ، فانه يتعين على الباحث أن يلتزم بحدود دراسته وان يعترف بان ايجابية آثار الاستثمار الأجنبى ليست معطاة وانما افتراض يضعه البحث · كما نقترح على الباحث ان يقوم فى المستقبل بدراسة قضية الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبى فى الدول النامية بالاشارة الى مصر حيث أن مثل هذه الدراسة تعتبر مكملة لموضوع تشجيع الاستثمار الأجنبى ·

أما بالنسبة الى الجزء الاول من الورقة والذى يتناول المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى فانى أتفق مع الباحث فى اختياره لمجموعة المحددات المذكورة وان لم يكن تفسيرى لأهمية كل محدد يماثل تفسير الباحث· وبالنسبة الى أول محدد وهو درجة الانفتاح على العالم ، فلا أظن أن المستثمر الأجنبى يهتم دائما بالكفاءة الاقتصادية للدولة النامية المضيفة أو أنه يميل الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة بسبب عدم وجود قيود على التجارة أو اختلالات فى أسواقها لأن معدل الربح الذى يتحقق فى ظل القيود الحمائية والظروف المختلفة يكون أعلى من الربح الذى يتحقق فى ظروف التجارة الحرة · والشرط الأساسى الذى يهم المستثمر الأجنبى هو عدم وجود قيود على النقد الاجنبى وخصوصا لتحويل أرباح المستثمر الى الخارج · لذلك فيجب اضافة مؤشر سياسة النقد الأجنبى كأحد المؤشرات الاساسية التى تدل على مدى جاذبية الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبى ·

كذلك بالنسبة للمحدد الثانى وهو القوة التنافسية للاقتصاد القومى فهو محدد ذات أهمية عظمى اذا كان هدف المستثمر هو استخدام الدولة المضيفة كمركز لانتاج وتصدير السلع الى السوق العالمى · أما اذا كان الهدف من الاستثمار هو استغلال السوق المحلى فلا يكون المركز التنافسى للدولة المضيفة ذات أهمية على شرط أن يكون مستوى الحماية للسوق المحلى يعوض عن انخفاض مستوى الكفاءة فى الانتاج ·

ونرى أيضا أنه عند اختيـــار المؤشرات التى تعكس القـوة التنافسية للاقتصاد القومى لم يكن الباحث موفقا تماما اذ أنه اختار مؤشر معدل نمو الصادرات ومؤشر الرقم القياسى لأسعار الصادرات · فالمؤشر الأول يجب أن يكون أكثر تحديدا للمجموعة السلعية المصدرة هل هى من نشاط استخراجى أم تحويلى وبالتالى ما مدى دلالة المؤشر لكل مجموعة ؟

أما المؤشر الثانى فلا أجد له دلالة · ويذكر الباحث أن انخفاض نسبة أسعار الصادرات الى أسعار السلع فى السوق العالمى يزيد من المركز التنافسى للدولة وهو قول غير صحيح ·

واذا أردنا أن نختار مؤشرا سليما ومعترفا به للقـــدرة والمستوى التنافسى للدولة فى الأسواق العالمية فأهم مؤشران هما مؤشر سعر الصرف الحقيقى الذي يعبر عن تكلفة الانتاج المحلية بالنسبة الى التكلفة فى باقى الدول المنافسة ومؤشر معدل الحماية الفعال ·

وبالنسبة الى المحدد الثالث وهو القدرة على ادارة الاقتصاد القومى فمن الواجب توضيح ما هو المقصود بالمؤشر الأول وهو قيمة الاحتياطيات · أما بالنسبة الى المحدد الرابع وهو قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه فهناك المؤشر الأخير « شروط التجارة وقوة اتجاهها » (صفحة ٩) والذى يبدو أنه يتعارض مع المؤشر الثانى « الرقم القياسى لأسعار الصادرات » فى صفحة ٦ · وجاءت السياسات المختلفة لمعالجة الاستثمارات الأجنبية كالمحدد الخامس لتدفق رأس المال الى الدول النامية وتعتبر أســـهل مجموعة من السياسات التى تستطيع الدولة المضيفة أن تسيطر عليها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبى من خلال المعالجة الضريبية الخاصة والتسهيلات الممنوحة لتحويل الارباح والفوائد والامتيازات الأخرى · وبالتالى نجد أن الدول المضيفة المختلفة تتنافس على رفع الحوافز المتضمنة فى هذه المجموعة من السياسات من أجل تشجيع تدفق رأس المال الأجنبى · ومع ذلك فلم يستخدم الباحث أى بيانات أو مؤشرات لمقارنة المعاملة التى يتلقاها المستثمر الأجنبى فى مصر بالمعاملة فى الدول المضيفة الأخرى ·

وننتقل الى الجزء الثانى من البحث ويتناول مركز مصر التنافسى من التدفقات الرأسمالية الأجنبية المباشرة · ولى هنا عدة ملاحظات على أسلوب التحليل واستخدام الجداول التى جاءت فى آخر البحث ·

أولا من المفيد أن نميز بين الاستثمارات فى قطاعات الاقتصاد المختلفة

ومنها قطاع البترول والذى استأثر على أكبر نسبة من التدفقات الرأسمالية المباشرة التى صاحبت فترة الانفتاح ثم الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعات التحويلية والى قطاعات التمويل والسياحة · وبالتالى يكون المؤشرات المختلفة أكثر وضوحا فى الاستدلال على مدى اجتذاب مصر للمستثمر الأجنبى ·

ثانيا نجد أن هناك بعض المؤشرات ذات الاهمية البالغة والتى يجب ادخالها لاستكمال الصورة بالنسبة للمناخ التنافسى الذى يهتم به المستثمر الاجنبى عند اختياره للدولة التى يستثمر فيها أمواله وللقطاعات التى يوجه اليها هذه الاستثمارات · وبالرجوع الى محدد القوى التنافسيه فنجد ان أهم اثر على حجم ونوعية الاستثمارات الاجنبية فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر هو مؤشر الحماية الفعالة والتى تتصف بالارتفاع الواضح بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الأساسية وبعض السلع الوسيطة وبالانخفاض بالنسبة الى السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية الأساسية · كما تتسم سياسة الحماية فى مصر بالتحيز الشديد ضد الصادرات ولصالح انتاج بدائل الواردات ·

وهناك أيضا مؤشرا آخر ذو أهمية لقياس موقف مصر التنافسى وهو سعر الصرف الحقيقى (قيمة الوحدة الحقيقية من النقد الأجنبى مقومه بعدد الوحدات من العملة المحلية بعد تكميشها بالرقم القياسى للاسعار المحلية) والذى تدهور بصورة واضحة خلال الفترة من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات مما جعل المستوى التنافسى للسلع الصناعية منخفض للغاية فى الأسواق العالمية · وبمعنى آخر أن تكلفة الانتاج فى مصر ارتفعت بنسبة عالية بالمقارنة بتكلفة الانتاج فى الاسواق المنافسة لمصر مما أضعف من موقف مصر التنافسى بصورة ملحوظة · وكان من الضرورى فى هذا الشأن أن تتبنى السلطات المصرية سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لتعويض الصناعة المحلية عن الزيادة المطردة فى معدل التضخم وارتفاع تكلفة الانتاج المحلية ·

وباستخدام هذان المؤشران ، معدل الحماية الفعالة وسعر الصرف الحقيقى فمن الممكن تفسير الوضع الذى أدى الى دخول الاستثمارات الأجنبية الى مصر من أجل الاستفادة من الحماية المرتفعة المضمونة فى استغلال السوق المحلى ولم تتخذ هذه المشاريع أى خطوات جادة نحو التصدير · كما نستطيع أن نفسر الوضع بالنسبة الى تطور حجم الاستثمار الايجابى فى

الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ ثم انخفاضه وذلك بسبب انخفاض المستوى التنافسى للسلع المحلية مع انخفاض سعر الصرف الحقيقى ٠

أخيرا هناك ملاحظة هامة بالنسبة للجداول التى جاءت فى آخر البحث٠ هذه الجـــداول لم يعطيهـــا البـاحث القدر الكافى من الاهتمام من حيث الارقام وربطها بالتحليل وخصوصا من أجل المقارنة بين مصر ومجموعة الدول الأخرى المختارة باستخدام المؤشرات المختلفة ٠

وفى النهاية أود أن أشكر الباحث على المجهود الطيب الذى بذله فى اعداد هذه الدراسة وأرجو أن يستمر فى متابعة هذا الموضوع الشيق مع الاخذ فى الاعتبار الملاحظات المتضمنة فى هذا التعقيب :